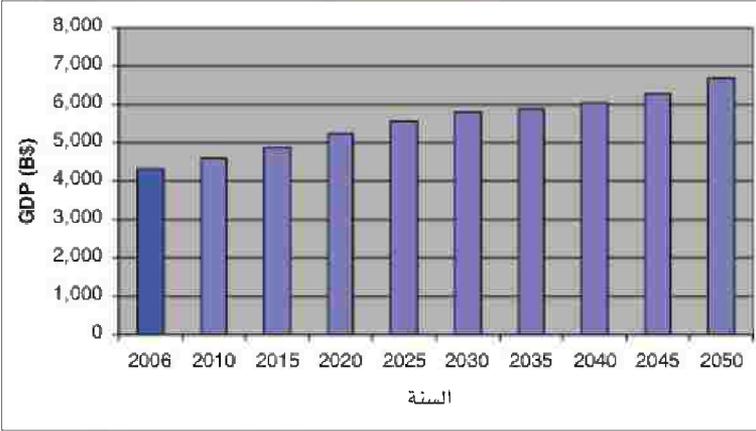




المستقبل: التوقعات والتحديات

1.9 التوقعات المستقبلية:

تشير التوقعات إلى أن الاقتصاد الياباني سوف يحافظ على معدل معتدل من النمو على مدى الأربعين سنة المقبلة ما يؤهله للمحافظة على موقع متقدم في الاقتصاديات العالمية، كما هو مبين في الرسم البياني أدناه. وبسبب أن معدل نمو الاقتصاد الياباني قليل جداً مقارنة مع الاقتصاديات الصاعدة، لذلك سوف يفقد المكانة التي كان يشغلها في ترتيب اقتصاديات العالم، حيث كان إلى أمد قريب يشغل المرتبة الثانية، التي تنازل عنها أخيراً للصين، بعد الاقتصاد الأمريكي بسبب صعود الدول النامية وخصوصاً الآسيوية منها، مثل الصين والهند وإندونيسيا التي من المتوقع أن تفوق اقتصادياتها، من حيث حجم الناتج المحلي، الاقتصاد الياباني الذي من المتوقع وبحسب دراسة مؤسسة (غولدمان ساكس) أن يحتل المرتبة الثامنة بين اقتصاديات العالم بحلول 2050م.



الشكل 1-9 يمثل النمو المتوقع للناتج القومي الياباني إلى سنة 2050م.

2.9. التحديات المستقبلية:

لم تكن عملية بناء اليابان في أي وقت من الأوقات سهلة بأي شكل من الأشكال، فوعورة الأرض وقلة الأراضي الزراعية وندرة الموارد الطبيعية لم تمنح الشعب الياباني فرصة سهلة للبناء، لكن الشعب الياباني بما أوتي من إيمان بنفسه وقدرة عالية على التعبئة لم يتجاوز تلك الصعوبات فحسب بل حول نقاط الضعف إلى نقاط قوة واستطاع في مدة قياسية أن يصبح ثاني قوة اقتصادية في العالم وفوق ذلك تمكن من إنجاز تجربة إنسانية فريدة في البناء كانت ولا تزال محط إعجاب الشعوب.



لكن طريق المستقبل بالنسبة إلى اليابان لم ولن يكن معبداً بالورد، فهناك كثير من التحديات التي تواجهه وسوف تواجهه على المدى القريب والبعيد، هذه التحديات سوف تضع الشعب الياباني تحت الإختبار ليس مرة واحدة بل مرات عدة، وكلنا ثقة بأن ذلك الشعب سوف يخرج منها بخبرات ونتائج كبيرة تغني التجارب الإنسانية، ولسوف تقف الأجيال المقبلة موقف الإعجاب والاحترام لهذا الشعب المكافح وقدرته العالية على تجاوز الصعوبات.

1 - إعادة الإعمار بعد الزلزال

في الحادي عشر من آذار 2011م ضرب الساحل الشمالي الشرقي من جزيرة هونشو، أكبر جزر اليابان، أقوى زلزال عرفته اليابان في تاريخها الحديث، حيث قدرت قوته بـ 9.1 على مقياس ريختر. وتبع الزلزال أمواج بحرية (تسونامي) وصل ارتفاعها إلى أكثر من 30 متراً. وكان هذه لم تكن كافية، فقد تسببت الأمواج البحرية في إعطاب نظام التبريد في مجمع فوكوشيما الذي يحتوي على أربعة مفاعلات نووية لتوليد الطاقة الكهربائية ما تسبب في حدوث حرائق في المفاعلات وتسرب كميات كبيرة من المواد المشعة.

هذه الكوارث الثلاث مجتمعة تسببت في أكثر من عشرين ألف قتيل ومفقود وتشريد أكثر من أربعة ملايين شخص إضافة إلى

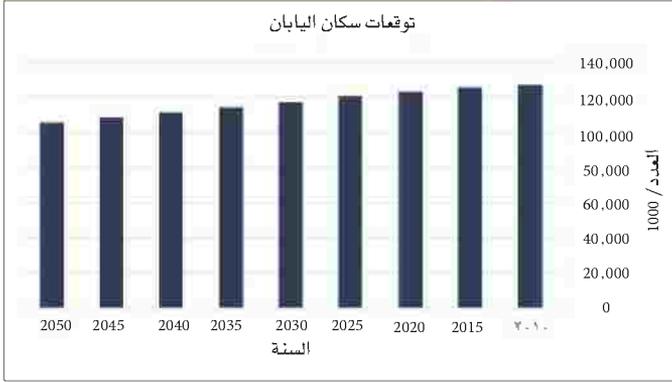
تدمير البنية التحتية في أربع محافظات، مكونة ما يمكن اعتباره أكبر كارثة في تاريخ اليابان بعد الدمار الذي أحدثته الحرب العالمية الثانية. ومع أن الآثار الكاملة لهذه الكوارث لم يتم إحصاؤها بالكلية لحد الآن إلا أن التقديرات الأولية تشير إلى أن الكلفة الكلية لهذه الكوارث قد تصل إلى ما يزيد على 400 مليار دولار. وكذلك، فمن غير المعروف المدة التي سوف يستغرقها الاقتصاد الياباني للتعافي من آثار هذه الكوارث.

2 - التغيرات السكانية

لعل واحدة من أهم التحديات التي تواجهها اليابان اليوم هي التغيرات السكانية التي تتمثل في تدني عدد المواليد وارتفاع معدلات الأعمار، هذا التدني يبدو واضحاً إذا ما نظرنا إلى توقعات البنك الدولي⁽¹⁾ لأعداد السكان في اليابان وصولاً إلى عام 2050، التي تشير بوضوح إلى مقدار التدني في أعداد السكان، حيث من المتوقع أن ينخفض عدد السكان من 127 مليوناً عام 2010 إلى أقل من 106 ملايين بحلول عام 2050، كما هو مبين في الرسم البياني أدناه.

(1) يمكن الرجوع إلى توقعات البنك الدولي لنمو السكان في اليابان ودول العالم في الموقع: <http://go.worldbank.org/KZHE1CQFA0>.





رسم بياني يوضح عدد سكان اليابان بحسب توقعات البنك الدولي

ولكي نفهم هذه الأرقام قمنا بالرجوع إلى توقعات البنك الدولي وبالتحديد إلى الفئتين المهمتين في توضيح المشكل السكاني في اليابان، وهما فئة الأطفال حديثي الولادة، وفئة المعمرين. حيث يوضح الرسم البياني أدناه نسبة التديني الكبير في عدد الأطفال التي سوف تزيد على نسبة 11%.



رسم بياني يمثل توقعات البنك الدولي لأعداد السكان بين 0-4 سنوات

أما بالنسبة إلى الفئة العمرية 65 سنة فما فوق، فإنها الفئة الوحيدة التي تشهد ارتفاعاً ملحوظاً في الأعداد، حيث تقدر الزيادة في أعداد الفئة بنحو 22% على مدى مدة الدراسة، وكما هو مبين في المخطط البياني أدناه. والسبب في الزيادة يعود بالدرجة الأولى إلى زيادة معدلات الأعمار بسبب التقدم في وسائل الرعاية الصحية، حيث تُعدّ اليابان الأعلى عالمياً من حيث المعدلات العمرية بمعدل يقارب 85 سنة.



توقعات البنك الدولي لأعداد سكان اليابان للفئة 65 سنة فما فوق

إن نسبة التمدني في المواليد مع الارتفاع المستمر في معدلات الأعمار التي كانت نحو 60 سنة، عام 1950م ووصلت الآن إلى أكثر من 80 سنة بسبب التحسن في مستوى الخدمات والتعليم. هذه الأرقام وغيرها جعلت من اليابان من أكثر المجتمعات شيخوخة،



كما هو موضح في الأشكال البيانية السابقة. كل هذه تدل على مشكلة كبيرة تتمثل في قلة اليد العاملة وزيادة في عدد المتقاعدين. إن القاعدة المهمة هي أن المتقاعد الواحد يحتاج إلى ثلاثة من العاملين لكي يوفر له الدخل المطلوب، لكن مع تقدم الزمن، فإن هذه النسبة في انخفاض دائم في اليابان.

وتدرس اليابان خيارات عدة لمعالجة هذه القضية منها العمالة الوافدة، وخصوصاً من دول جنوب شرق آسيا، وهذه تشكل تحدياً بالنسبة إلى المجتمع الياباني الذي يرفض الجسم الغريب ولا يقبل العمل إلا بما هو (ياباني)، ولذلك فقد يشكّل التوسع في استخدام الوافدين تهديداً لخصوصية المجتمع الياباني. هذا إضافة إلى السعي الدائب في الشركات اليابانية لتطوير صناعة الإنسان الآلي لكي يحل محل العمال في كثير من الأعمال الروتينية في المصانع، وتجري بعض الشركات تجارب على إنسان. وإن الحكومة اليابانية تقوم بتطوير إستراتيجيات تهدف إلى زيادة المواليد من خلال توفير حوافز وظيفية للمرأة اليابانية العاملة وتشجيعها على الحمل من خلال ضمان عدم فقدانها وظيفتها بسبب الحمل والإنجاب وكذلك توفير العوامل المساعدة مثل دور الحضانة القريبة من أماكن العمل. وتقدم الحوافز للشباب من الموظفين وتشجيعهم على إنجاب الأطفال، لكن هذه الأخيرة تواجه صعوبة الضغط العالي الذي تعانيه ميزانية النفقات الاجتماعية والعجز الكبير في ميزانية الحكومة.

3 - العلاقات مع الصين

تمتاز العلاقات بين اليابان والصين بأنها علاقات حب وعداء بامتياز، فلا تكاد تجد بلدين في العالم في تقاربهما مثل اليابان والصين، فالصين هي التي أهدت اليابان أهم ما تمتلك، وهو اللغة الصينية والديانة البوذية والفلسفة الكونفوشية وغيرها. وبسبب ذلك، فقد كان اليابانيون منذ قرون عدة يعدّون الثقافة الصينية هي العامل الأهم في هويتهم القومية. ومع ذلك، فهناك كثير من المنغصات التي عكرت، ولا تزال صفو العلاقات بينهما، ولعل من أهمها:

1 - التاريخ: هناك كثير من الأحداث التاريخية التي تركت جروحاً يصعب اندمالها، ومن أهمها الاتفاقات التي فرضتها اليابان على الصين من جانب واحد في القرنين التاسع عشر والعشرين والتي قدر الرئيس الصيني السابق جيان زيمينغ بأنها سببت أضراراً تزيد على 500 مليار دولار، ثم جاء الاحتلال الياباني وما كان فيه من تقتيل واقتياد للنساء الصينيات واستخدامهن للترويح عن الجنود اليابانيين وغيرها. وعادة ما تأتي بعض الأحداث التي تذكر بذلك الماضي الأسود، مثل الزيارات التي يقوم بها المسؤولون اليابانيون لمعبد ياساكوني في طوكيو وهو المعبد الذي وضعت فيه أرواح القادة العسكريين اليابانيين الذين ساهموا في تلك الحوادث التاريخية. وكذلك المناهج



الدراسية اليابانية التي تعتقد الصين أنها لا تذكر الحقائق بشأن تلك الأحداث.

2- العلاقات اليابانية الأمريكية: تعدّ الصين وجود القواعد الأمريكية على الأراضي اليابانية مصدر تهديد لها. وتحرص الصين على أن تؤدي اليابان دوراً مستقلاً عن الولايات المتحدة ولكن في الوقت نفسه، فهي تعارض امتلاك اليابان إمكانيات عسكرية هجومية، ولذلك فالموقف الصيني ينتابه نوع من الغموض.

3- قضية تايوان: يمثل موقف اليابان من قضية تايوان نقطة احتكاك بين الصين واليابان، فالموقف الياباني من القضية قريب جداً من الموقف الأمريكي. فمع أن اليابان اعترفت بالصين دولة واحدة، إلا أنها تمتلك علاقات اقتصادية متطورة مع تايوان، وهي لا تريد أن تضحي بها. وإن قوى اليمين الياباني تعتقد أن تايوان بلد يحتكم إلى نظام سياسي مبني على الديمقراطية ونظام اقتصادي قائم على مبادئ السوق وهو أقرب الأنظمة إلى اليابان، ولا يريدون أن يروا تلك التجربة تكون تحت الحكومة الصينية التي هي قبل كل شيء لا تؤمن بالممارسة الديمقراطية وتعمل بالاقتصاد المركزي بحسب قولهم. ومن أوضح الأدلة على هذه المواقف الخطاب المشهور الذي ألقاه عام 2006 وزير الخارجية الياباني الأسبق،

ورئيس الوزراء فيما بعد، تارو آسو الذي قال فيه: «إن تايوان بلد يتمتع بمستوى عالٍ من التعليم وإن ذلك مرده إلى أنها كانت محتلة من قبل اليابان» ولم يتوقف عند ذلك الحد بل أعلن بعد شهر من ذلك أن «الديمقراطية متأصلة في تايوان وأن ممارسة الاقتصاد الحر عميقة الجذور». هذه التصريحات طبعاً أثارت حفيظة الصين.

4- الأراضي المتنازع عليها: هناك كثير من الجزر الصغيرة في بحر الصين بين اليابان والصين وتايوان، معظم هذه الجزر صغيرة وغير مأهولة، لكنها موضع نزاع بين البلدين. وتصر الصين على أنها اكتشفت هذه الجزر قبل القرن الخامس عشر، في حين أن اليابان تصر على أنها كانت تحت السيطرة اليابانية في المدة بين 1895 وحتى استسلام اليابان بعد الحرب العالمية الثانية. هذه الجزر مهمة بسبب موقعها الإستراتيجي وأيضاً بسبب احتمال وجود حقول للغاز الطبيعي في المياه التي حولها والتي يريد البلدان العمل على استكشافها.

وخلاصة الأمر أن الخلاف بين القطبين الاقتصاديين في آسيا يعود إلى المنافسة على الموارد الطبيعية التي يحتاج إليها كل منهما لتحريك عجلة التصنيع إضافة إلى الأسواق التي تحتاج إليها لتصدير البضائع. ومع ذلك، فإن العلاقات الاقتصادية بين



البلدين شهدت نمواً منقطع النظير بعد انهيار المعسكر الشيوعي، حيث وصل حجم التبادل التجاري بين الاقتصادين الثاني والثالث في العالم إلى قرابة 300 مليار دولار.

4 - خطر أسلحة الدمار الشامل في كوريا الشمالية

تمتاز العلاقات بين اليابان وجيرانها بالتعقيد بسبب تداخل المصالح مع الخلفيات التاريخية وخصوصاً ممارسات القوات اليابانية في أثناء الحرب العالمية الثانية وما قبلها. والعلاقات مع كوريا الشمالية ربما هي الأكثر تعقيداً. وما زاد في تعقيد الأمور استيقاط العالم في التاسع من تشرين الأول (أكتوبر) 2006م على إعلان مراكز المسح الجيولوجي في كل من الولايات المتحدة واليابان عن حدوث زلزال بقوة 4.3 على مقياس ريختر في كوريا الشمالية، لكن العالم فوجئ بإعلان كوريا الشمالية أن الهزة لم تكن زلزالاً وإنما تفجير نووي قامت به تحت الأرض. وكانت تلك المرة الأولى التي تعترف فيها كوريا الشمالية بامتلاكها القدرات النووية. وأعلنت في الخامس والعشرين من (مايو) 2009 عن إجرائها اختباراً نووياً ثانياً. وما يزيد في تعقيد الموقف الاعتقاد أن كوريا الشمالية تمتلك كميات غير محددة من الأسلحة البيولوجية والكيميائية، هذا إضافة إلى قدرات متطورة في صناعة الصواريخ البعيدة المدى القادرة على إيصال هذه الأسلحة.

تعدّ اليابان نفسها من أول المهددين بهذه الأسلحة؛ ولذلك سعت إلى معالجة الموضوع من خلال المفاوضات السداسية التي تجمع كلاً من الولايات المتحدة وروسيا والصين وكوريا الجنوبية، إضافة إلى كوريا الشمالية واليابان. لكن هذه المفاوضات لم تؤت ثمارها بسبب الاختلاف الحاد في المواقف بين الأطراف المتفاوضة وخصوصاً بين الصين والولايات المتحدة. وما يزيد في تعقيد العلاقات بين كوريا الشمالية واليابان وجود القوات الأمريكية على الأراضي اليابانية التي تعتقد اليابان أنها ربما تكون من أول الأهداف التي تستهدفها كوريا الشمالية في أي صراع مسلح مع الولايات المتحدة، كذلك وجود مسألة المختطفين اليابانيين الذين اعترف الزعيم الكوري الشمالي الراحل كيم جونغ إيل باختطافهم من الأراضي اليابانية، لكن عوائل المختطفين وأصدقائهم والتيارات اليمينية السياسية في اليابان تستغل هذه القضية في سبيل عدم تطبيع العلاقات بين البلدين.

وتأتي أهمية هذه القضية في أنها تصب في صلب النقاش الدائر في اليابان منذ زمن طويل بين اليمين واليسار حول تصوراتهم لمستقبل اليابان، فاليمين يسعى إلى استغلال التهديد النووي القادم من كوريا الشمالية للإعلان عن رغبته في أن تتجاوز اليابان مرحلة الدفاع الذاتي وأن تغير الدستور الذي يحرم عليها امتلاك أسلحة





هجومية وأن تبدأ مرحلة جديدة بامتلاك جميع الأسلحة التي تحتاج إليها للدفاع عن نفسها أو حتى القيام بضربات استباقية للحد من الأخطار الخارجية التي تهدد أمنها القومي.

5 - تأمين احتياجات اليابان من الموارد الطبيعية وخصوصاً الطاقة

تحتاج اليابان إلى كثير من المواد الأولية التي تستهلك في المصانع اليابانية ذلك أن اليابان تمتلك القليل من الموارد الطبيعية على أرضها ومن ثم فهي في حاجة إلى تأمين مصادر مستقرة لهذه المواد. ومن أهم المعادن التي تحتاج إليها المصانع اليابانية الحديد والنحاس والرصاص والفضة والذهب والسيلكون إضافة إلى مواد أخرى. واليابان لا تمتلك احتياطياً كبيراً من النفط أو الغاز ولذلك فهي تعتمد على استيراد معظم حاجتها من النفط البالغة أكثر أربعة ملايين برميل في اليوم على الاستيراد وخصوصاً من الخليج العربي الذي يوفر أكثر من 90% من حاجة اليابان إلى النفط الخام وكمية كبيرة من الغاز الطبيعي.

وكانت اليابان إلى زمن قريب تفاخر بأنها نجحت في تخفيض اعتمادها على النفط المستورد وذلك بتنوعها مصادر الطاقة وخصوصاً الطاقة النووية حيث قامت ببناء 54 مفاعلاً نووياً وفرت نسبة 30% من حاجة اليابان من الطاقة الكهربائية. لكن الزلزال

الذي ضرب شمال شرق اليابان وأحدث حرائق في مفاعل فوكوشيما نبه الشعب الياباني إلى الخطورة المصاحبة لبناء المفاعلات على أرض اليابان المعروفة بكثرة حدوث الزلازل ما يزيد من خطورة المفاعلات على الرغم من التقنية العالية المستخدمة في بنائها. ولذلك سارعت السلطات اليابانية إلى إغلاق 14 مفاعلاً ووضع 16 مفاعلاً تحت الاختبار، ما يعني أن 24 مفاعلاً، أي أقل من نصف عدد المفاعلات ما زالت عاملة. وتقدر بعض التقارير أن اليابان يجب أن تزيد من كمية النفط الخام والغاز الطبيعي المستورد بمعدل 200 ألف برميل من النفط يومياً لتعويض الطاقة الكهربائية المفقودة بسبب إيقاف المفاعلات النووية.

6 - العلاقة الأمنية مع الولايات المتحدة

العلاقات بين الولايات المتحدة واليابان خرجت من رحم الاحتلال الأمريكي لليابان بعد الحرب العالمية الثانية التي نتج عنها الاتفاقية الأمنية عام 1951 التي تطورت إلى اتفاقية الأمن والتعاون المشترك عام 1960 المشهورة والتي وقعها الرئيس دوايت إيزنهاور ورئيس الوزراء كيشي التي تحدثنا عنها سابقاً. هذه الاتفاقية أعطت الولايات المتحدة الحق في وجود قواعد عسكرية على الأرض اليابانية، التي لاتزال موجودة إلى يومنا هذا. وتؤمن القيادة اليابانية المتمثلة في الحزب الليبرالي الديمقراطي الذي



حكم اليابان معظم المدة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية والذي ينتمي إليه رئيس الوزراء الحالي (شينزو آبي)، والذي هو حفيد رئيس الوزراء الأسبق (كيشي) بأهمية التعاون الأمني مع الولايات المتحدة. مع العلم أن المدة بين (2009-2012) شهدت صعود الحزب الديمقراطي إلى السلطة الذي كان يدعو إلى إعادة النظر في الاتفاقية الأمنية مع الولايات المتحدة وإلى تقارب أكبر مع الصين، لكنه فشل في تحقيق التقارب مع الصين بسبب الشكوك التي تبديها الصين تجاه السياسة اليابانية عموماً، ولذلك فقد أعاد الناخب الياباني الحزب الليبرالي الديمقراطي إلى السلطة بزخم كبير.

ولعل القضية المهمة في الاتفاقية الأمنية هي اعتماد اليابان على الغطاء العسكري الأمريكي الذي منحها الفرصة للتركيز على الاستثمار في الاقتصاد والبنية التحتية، حيث إن المادة التاسعة من الدستور الياباني الذي وضع من قبل قوات الاحتلال الأمريكي تلزم اليابان بعدم بناء أي قدرات هجومية في قواتها العسكرية، ومع أن الولايات المتحدة هي التي فرضت هذه المادة في الدستور الياباني، إلا أنها اليوم تحث اليابان على إعادة النظر في هذه القضية التي تتطلب النظر في إجراء تعديل دستوري يمنح القوات المسلحة اليابانية الحق في امتلاك قدرات هجومية، والسبب في ذلك هو رغبة الولايات المتحدة في أن تتحمل القوات اليابانية جزءاً

من أعباء حفظ الأمن والسلام في منطقة جنوب شرق آسيا والعالم وذلك بالمشاركة في قوات حفظ السلام في العالم.

بالمناسبة، فإن هذه القضية هي التي أثارت الجدل الكبير في اليابان حول مساهمة قوات الدفاع الذاتي في العراق بعد سقوط النظام السابق حين سارعت حكومة رئيس الوزراء الأسبق (جونيتشيرو كوئيزومي) إلى إرسال بعض القوات إلى منطقة السماوة في جنوب العراق؛ للمساعدة على إعادة الإعمار. ولأن هذه القوات لا تمتلك القدرات الهجومية، فقد تولت قوات الدول الأخرى ومنها أستراليا وبريطانيا حماية هذه القوات في أثناء وجودها هناك. هذا، ويسعى رئيس الوزراء الحالي (آبي) إلى إجراء تعديل دستوري على المادة التاسعة من الدستور وجعل هذه القضية من أولى أولويات حكومته الحالية.



المراجع

• المراجع الأجنبية

1. Rafael Aguayo. «Dr. Deming, The American Who Taught the Japanese about Quality,» Carol Publishing, New York, 1990.
2. Ruth Benedict. The Chrysanthemum and the Sword. Tuttle, 1994.
3. Martin Collcutt. «Buddhism: the Threat of Eradication,» in Japan in Transition from Tokugawa to Meiji, M.B. Jensen, et.al., ed. Princeton, New Jersey, 1988.
4. W. Edward Deming, Quality, Productivity and Competitive Position, MIT Press, Boston, 1982.
5. Peter Duus, The Rise of Modern Japan. Houghton Mifflin, Boston, 1976.
6. Encyclopedia Americana.
7. Masaaki Imai. «Kaizen: The Key to Japan's Competitive Success,» McGraw-Hill, New York, 1986.
8. Michael K. Evans, Microeconomics for Managers, Blackwell Publishing, Boston, 2004.
9. Walter W. McLaren, Political History of Japan During the Meiji Era, Frank Cass, London, 1965.
10. Inazo Nitobe, Bushido, Bilingual Books, Japan, 1998. Edwin Reischaur, Japan, The Story of a Nation, 4th ed. Tuttle Publishing, Boston 2004.

11. Sokyō Ono. *Shitno: The Kami Way*. Tuttle, Tokyo, 1992.
12. Tzu, Sun. *The Art of War*, translated by Thomas Cleary, Shambhala, Boston, 2005.
13. Statistics Bureau. *Statistical Handbook of Japan*, Ministry of Internal Affairs and Communications, Tokyo Japan, 2008.
14. Shigeru Yoshida. *Japan's Decisive Century 1867-1967*, F. Praeger, New York, 1967.
15. Horoshi Yoshikawa. *Japan's Lost Decade*, LTCB International, Tokyo, 2002.

• المراجع العربية:

- 1 - أمين ماکوتو کیزوتانی، الأديان في اليابان، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2007م.
- 2 - اليابان دولة وشعب وحضارة، مؤسسة كودانشا، طوكيو، اليابان، 2004م.
- 3 - الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب المعاصرة، الندوة العالمية للشباب الإسلامي، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1989م.
- 4 - العالم الإسلامي في رحلات عبدالرشيد إبراهيم، ترجمة: صبحي فرحات وكمال خوجة، إشراف د. صالح السامرائي، دار القبلة، 2011م.

